ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Hidden Secrets in Oil Agreements: Akankari 1928 as an Example

Professor Ali Mujil Khalaf Al-Shuaibi

Anbar University - College of Arts - Department of History

Professor Ali Najeh Muhammad Al-Alwani

Anbar University - College of Education for Human Sciences - Department of History

* *Corresponding author: E-mail* : ed.ali.nageh@uoanbar.edu.iq
٠٧٨٢٩١٩٠٦٥٢

***Keywords*:**
agreement
prices
oil
company
monopoly

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 1 Sept 2024
Received in revised form 25 Nov 2024
Accepted 2 Dec 2024
Final Proofreading 2 Mar 2025
Available online 3 Mar 2025
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

Researching the historical roots of agreements concerned with oil affairs has historical, political, economic and social importance. Therefore, delving into the most important agreement that dealt with the monopoly of oil and its prices is a priority that we have set in this research to be a nucleus around which the reasons, events and results that resulted from the signing of the most famous oil agreement concerned with oil, its production, extraction, prices, monopoly and marketing revolve. Perhaps a questioner, interested person or researcher raises a question about how international oil companies obtained those powers that enabled them to implement their terms and programs for a period exceeding 25 years. Therefore, we will try to raise a group of questions to complete our research methodology, at the forefront of which are: Who are the most prominent oil companies that monopolized oil production, price and marketing? What are the political and economic circumstances and influences that enabled those companies to implement their terms literally? Did the governments of those companies intervene in imposing the monopoly policy and imposing prices? What is the position of the governments whose wealth is being exploited? Why did this agreement remain secret and not disclosed by those companies? What are the most important terms and articles that the three oil companies agreed upon? We put these questions and other important aspects as a hypothesis and a problem that we researched so that the conclusion of the work would be focused on addressing that agreement and its importance to the global oil markets in terms of quantities and production if we knew that the leaders and administrations of those companies controlled more than half of the world's oil markets.

© 2024 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.32.3.7.2025.18

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

الأسرار الخفية في إلاتفاقيات النفطية (اكناكاري ١٩٢٨إنموذجاً)

علي معجل خلف الشعيبي/ جامعة الانبار – كلية الآداب – قسم التاريخ

علي ناجح محمد العلواني/ جامعة الانبار – كلية التربية للعلوم الانسانية – قسم التاريخ

الخلاصة:

إن البحث في الجذور التاريخية للاتفاقيات المهتمة بشؤون النفط لها اهمية تأريخية وسياسية واقتصادية

واجتماعية ،لذا فإن الخوض في اسبارِ اهم اتفاقية تناولت احتكار النفط واسعارهِ اولوية وضعناها في بحثنا هذا لتكون نواة تدور حولها اسباب واحداث ونتائج تمخضت عن توقيع اشهر اتفاقٍ نفطي اهتم بالنفط و انتاجه و استخراجه و اسعاره واحتكاره وتسويقه، وَلرُب سائلٍ او مهتم او باحث يطرح تساؤلا عن كيفية حصول شركات النفط العالمية على تلك الصلاحيات التي مكنتها من تطبيق شروطها وبرامجها ولمدة تجاوزت ٢٥ عاماً، لذا سنحاول طرح مجموعة من التساؤلات لاستكمال منهج بحثنا، تقف في مقدمتها؛ من هي ابرز الشركات النفطية التي احتكرت النفط انتاجاً وسعراً وتسويقاً؟ وما هي الظروف والمؤثرات السياسية والاقتصادية التي مكنت تلك الشركات من تطبيق شروطها حرفياً؟ وهل كان لحكومات تلك الشركات تدخلات في فرض سياسة الاحتكار وفرض الاسعار؟ وما هو موقف الحكومات المُستغلة ثرواتها؟ ولماذا ظلت هذه الاتفاقية سرية ولم تكشف عنها تلك الشركات؟ وماهي ابرز البنود والمواد التي اتفقت عليها شركات النفط الثلاث، هذه التساؤلات وغيرها من الحيثيات المهمة وضعناها فرضية ومشكلة دارت رحى بحثنا حولها لتكون خاتمة العمل منصبة على معالجة ذلك الاتفاق ومدى اهميته على اسواق النفط العالمية في الكميات والانتاج اذا ما علمنا ان زعماء وادارات تلك الشركات كانت تستحوذ على اكثر من نصف اسواق نفط العالم.

الكلمات المفتاحية : (اتفاقية – اسعار – نفط –شركة – احتكار – اكناكاري)

المقدمة

اسهمت الاتفاقيات النفطية الموقعة بين الشركات العالمية بدورٍ كبير في رسم سياسات نفطية واقتصادية سرعان ما القت بظلالها على الاصعدة كافة، اذ تعد اتفاقية اكناكاري الموقعة في السابع عشر من ايلول عام ١٩٢٨ إنموذجاً ودليلاً تأريخياً مدعوماً بوثائقٍ وشهاداتٍ تؤكدُ مدى الغُبنِ والاجحافِ الذي وقعت عليه كل من الشركات (رويال – شل والانكليزية– الفارسية واكسون) اذ وقعها كل من (هنري ديتردنغ وجون كادمان ووالتر تيغل) في قلعة اكناكاري باسكتلندا والتي سعت الى نهب الثروات النفطية في منطقة الشرق الاوسط بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص عقب انتهاء الحرب العالمية الاولى، وان التوقيع على اتفاقية الخط الاحمر في الحادي والثلاثين من تموز عام ١٩٢٨ ما هي الا ابرز مسببات التوقيع على اتفاقية اكناكاري، فضلاً عن الرغبة العارمة لأقطاب النفط (زعماء الشركات) في الاستحواذ والسيطرة والاحتكار لكل انشطة الصناعات النفطية في العالم بحثاً واستخراجاً وتصديراً وتسويقاً، اما التحكم بأسعار النفط العالمي ما كان الا هدفاً منشوداً سعت اليه الشركات الموقعة على اتفاقية اكناكاري ويمكن القول ان نعت اتفاقية اكناكاري بـ(دستور النفط) ما هو الا تأكيداً على اهمية تلك الاتفاقية التي اصبحت من ابرز وسائل الاحتكار للنفط العالمي لاسيما وانها سبقت ازمةً اقتصادية ضربت اغلب دول العالم اذ بقيت سرية حتى عام ١٩٥٢ قبل ان تظهر بنودها للعيان، لذا سنحاول في

بحثنا هذا عرض ابرز التسميات التي اشتهرت بها اتفاقية اكناكاري والتوقف عند ابرز المسببات التي دعت الى التوقيع على الاتفاقية وعرض مبادئها وبنودها في فصولها الثلاث والوقوف عند ابرز التداعيات التي خلفتها اتفاقية اكناكاري وعلى اصعدة شتى، اضف لذلك محاولة استمالتها لشركات نفطية عالمية جديدة قبل ان تبدأ مرحلة جديدة ادت الى افول اهميتها وسطوتها.

اتفاقية اكناكاري... التسمية والمسببات

شهدَ القرن العشرين تنامي اهمية منطقة الشرق الاوسط بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص، فمنذ ٢٨ ايار ١٩٠١ حصل(وليم نوكس دارسي William Knox Darcy) على اول امتيازٍ نفطي في المنطقة شمل معظم بلاد فارس((F.O. (AB/124/164) P 128)، وما ان تم اكتشاف النفط في منطقة (مسجد سليمان) في ٢٨ ايار عام ١٩٠٨، حتى سارعت الامبراطورية البريطانية عبر مؤسساتها السياسية والدبلوماسية الى مساندة دارسي في تأسيس (شركة النفط الانكليزية – الفارسية Anglo-Persian Oil Company) في نيسان عام ١٩٠٩ ، لاعتباراتٍ سياسية واقتصادية وعسكرية واستراتيجية لعلها تكون فرصة سانحة لتقليلِ اعتمادها على نفط الولايات المتحدة الامريكية من جهة، ورفد اسطولها البحري بالنفط بعد تخليهِ عن الفحم كوقود من جهة اخرى (الاسدي، ٢٠٢٠، ٤٢-٥٣) ، بيد ان اندلاع الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ اعطى لتلك المحاولات سمة التأجيل، وقبل ان تضع تلك الحرب اوزارها اتفقت بريطانيا وفرنسا عام ١٩١٦ في اتفاقية (سايكس – بيكو Sykes-Picot) على تقاسم ثروات تلك المنطقة (التنير، ١٩٨١، ٨٢)، وتمخضَ عن خسارة الامبراطورية الالمانية الحرب العالمية الاولى تداعيات اهمها استحواذ بريطانيا وفرنسا على حصتها في (شركة النفط التركية Turkish Oil Company)صاحبة امتياز النفط في العراق(العباس، ١٩٧٥، ٦٣-٦٥؛ العاني، ١٩٨٠، ١٩ وما بعدها)، بيد أن هذا الأمر لم يرق للولايات المتحدة الامريكية وسياستها الجديدة الطامحة والطامعة في نفط الخليج العربي، ولاسيما بعد توقيع (مؤتمر سان ريمو Conference San Remo) في ايطاليا في نيسان عام ١٩٢٠ لتطرح سياسةً نفطيةً جديدة اسمتها سياسة (الباب المفتوح the door is open) والتي ارتكزت على المساواة في الاستفادة من ثروات المنطقة دون التمييز بين جنسيات الشركات ليبدأ فصل جديد من الصراع والتنافس بين الدوائر السياسية البريطانية والامريكية دون هوادة، ولم يكن حصول شركة النفط التركية على امتياز نفطي لها في العراق في ١٤ اذار ١٩٢٥ الا منطلقاً لشعار التنافس والصراع(Sulugleetg, 1975, 112).

دخلت الشركات الامريكية بحلول عام ١٩٢٤ مضمار الصراع النفطي في الخليج العربي وبمساندة فعالة من دوائرها السياسية الرسمية، اذ وقعت مع الشركات البريطانية والفرنسية ميثاقاً عرف بـ(ميثاق النزاهة) في تشرين الاول ١٩٢٤، اذ تضمنت دخول تلك الشركات في اسهم شركة نفط العراق (التركية

سابقاً) وتطورت الاحداث ليعلن عن توقيع اتفاقية جديدة عرفت بـ(اتفاقية الخط الاحمر Red Line Agreement)(حددت الاتفاقية في مناطق (تركيا والسعودية والبحرين وقطر والامارات العربية واليمن وعمان والاردن وفلسطين وسوريا ولبنان والعراق وقبرص) بإستثناء الكويت)، في فندق (تيرم اوستند Terem Ostend) في العاصمة البلجيكية بروكسل بتاريخ ٣١ تموز ١٩٢٨، اذ خط الارمني (كالوست سركيس كولبنكيان Calouste Sarkis Gulbenkian)(ولد كالوست سركيس كولبنكيان في القسطنطينية (اسطنبول) ٢٣ آذار ١٨٦٩ ارميني الاصل درس التعدين في لندن وعمل في شؤون النفط خلف وراءه ثروة طائلة، من اعماله بناء ملعب الشعب والمدينة الطبية في بغداد، ومتحف الناصرية توفي في مدينة لشبونة بالبرتغال. للتعرف على حياته ونشاطه الاقتصادي(الحيالي، ٢٠١٥، ص١٠ وما بعدها) حدود تلك الخارطة التي شملت امتياز نفط العراق بخط احمر عريض واتفق الفرقاء على ان الشركات الموقعة على الاتفاقية، لا يحق لهم اخذ امتيازات بشكل منفرد(دولوناي و شارليه، ١٩٨٧، ٣٥).

إن الحديث عن تطورات سياسية واقتصادية وتنامي المصالح النفطية وتزايد الطلب على سلعة النفط في الصناعات العسكرية والمدنية وتعدد مصادر انتاج النفط وتضاعف ايراداته المالية والرغبة في اعتلاء الشركات النفطية العالمية صدارة السوق النفطية ولاسيما بعد اكتشاف النفط في العراق في ١٤ تشرين الاول عام ١٩٢٧ وازدياد احتمالات وجود النفط وبكميات تجارية في امارات الخليج العربي كلها عوامل اجتمعت لتقارب محتوم بين زعماء ونبلاء النفط رؤساء الشركات الثلاث، شركة شل بزعامة (هنري ديتردنغ Henry Deterding) (هولندي الاصل ولد عام ١٨٦٦، اعتلى رئاسة الشركة الهولندية الملكية للنفط (رويال)عام ١٩٠٠، واندمجت مع شركة شل عام ١٩٠٧ وحصل على الجنسية البريطانية، له مصالح وامتيازات في اغلب دول العالم، واشتهر بلقب (نابليون النفط)، حصل على لقب (الفارس الفخري) عام ١٩٢٠ من الامبراطورية البريطانية، وتوفي في ٤ شباط ١٩٣٩، للمزيد من التفاصيل ينظر: الشعيبي، ٢٠٢٢، ١٣٩٢-١٤٠٠.) و(جون كادمان John Cadman) (ولد في لندن ١٨٧٧ تخرج من جامعة درهام، عمل في المناجم ، وشغل رئاسة شركة النفط الانكليزية- الفارسية، يتمتع بشخصية قوية، توفي عام ١٩٤١ بعد ان نال العديد من الجوائز والاوسمة، للمزيد ينظر: الاسدي، ٢٠٢٠، ٩١.) رئيس شركة النفط الانكليزية- الفارسية و(ولتر تيغل Walter Teagle)(رجل اعمال امريكي ولد في ١ ايار ١٨٧٨ في ولاية كليفلاند بالولايات المتحدة الامريكية وتخرج من جامعة كورنيل، تولى زمام شركة ستاندرد اويل اوف نيوجيرسي، توفي ٩ كانون الثاني ١٩٦٢) رئيس (شركة ستاندرد اويل اوف نيوجيرسي Standard Oil Company of New Jersey – إكسون) اذ حتمت عليهم الظروف العالمية بعد توافقهم على احتكار نفط الشرق الاوسط والخليج العربي على توافقٍ جديد يجعلهم اكثر سيطرة واحتكار

على اسواق النفط العالمية من خلال التحكم بأسعارِ النفط وعمليات التسويق والتصدير في اغلب قارات العالم(الشيخ، ١٩٨٨، ٢٦) .

تعود الجذور التاريخية الاولى في المنافسة حول اسواق النفط واسعارها الى غريمين تقليديين هما (ديتردنغ وتيغل)، اذ حاول كل منهما اعتلاء رئاسة الاسواق العالمية واحتكارها، فبدأت اعمال المضاربة بالأسعار بين شركتيهما (نيوجيرسي وشل) في اسواق الهند النفطية اذ اخذت اسعار النفط تهوي بشكل كبير حتى وصلت الى اسعار التكلفة تقريباً، لذا حاول كل منهما الاطاحة بالآخر لينفرد بصدارة السوق النفطية العالمية، الأمر الذي افقدهم الكثير من رؤوس اموالهم التي اوصلتهما إلى حد الافلاس, بيد أن المنتمين الى اتفاقية الخط الأحمر والموقعين عليها اطلقوا مبادرة لتدارك المواقف والتدخل للحيلولة دون الوصول إلى الإنهيار التام لكلا الطرفين، ولاسيما وانهما معروف عنهما الشدة والتعنت وعدم التنازل(Sampson, 1980, 97-113).

تقارب ثالوث النفط العالمي (ديتردنغ وكادمان وتيغل) فيما بينهم بعد التوقيع على اتفاقية الخط الأحمر أكثر من اي وقت مضى، اذ سيطر هذا الثالوث على اغلب الانشطة الانتاجية، لتكون محطتهم التالية التحكم والاحتكار بأسعار النفط ومشتقاته في اغلب قارات العالم، اذ بادر (تيغل) في اواخر شهر آب عام ١٩٢٨ إلى طرح مبادرة جديدة تقوم على اساس التفاهم والتقارب والاتفاق والابتعاد عن الاختلاف والعناد(الشيخ، ١٩٨٨، ٢٦).

رحب السير (هنري ديتردنغ) بمبادرة (تيغل) لحضور اجتماع يضمهما مع (جون كادمان) فقط, اذ كانت فكرة السيطرة على اسواق النفط العالمية واحدة من اهم اهداف (ديتردنغ) وبنات افكارهِ التي وجدها متطابقة مع طموحات المجتمعين في السيطرة على نفط العالم بأسرهِ، اذ عقدوا العديد من الاجتماعات والمفاوضات السرية فيما بينهم للتوصل الى اتفاق يحقق للجميع ما يصبون اليه(لجنة التجارة، ١٩٥٢، ١٩٩).

وصل ثالوث النفط الى اسكتلندا في الثالث من ايلول ١٩٢٨، بغية عقد اجتماع يحل مشاكلهم ويقرب المسافات بينهم, وتم دعوة (تيغل) و(كادمان) إلى قصر (اكناكاري Achnacarry)(يطلق على القصر اشناشاري؛ دولوناي وشارليه، ١٩٨٧، ٣٥) الواقع في مقاطعة (انفرنس شاير Inverness Shire)، ذات الطراز المعماري الروماني القديم، اذ كان هذا القصر مقر اقامة (ديتردنغ) المستأجر من لدن رجل الاعمال الثري (كميرون لوتشيل Cameron Lochel) اذ حاول المجتمعون اعطاء الاجتماع صفة النزهة وممارسة هواية الصيد لاسيما الاسماك وطائر الطهيوج المتواجد بكثرة في تلك المرتفعات والبحيرات وفي ذلك الوقت بالتحديد(Sampson, 1980,110,).

عقد المجتمعون في (اكناكاري) العديد من اللقاءات حول نقطتين اساسيتين هما ، وجوب تقليل المنافسة بين شركاتهم، وضرورة الاتفاق على صيغة عمل تمكنهم من التحكم بأسعار النفط العالمي واحتكاره، ونتيجة لذلك التقارب حضر العديد من المستشارين لكل الاطراف، لوضع ديباجة ومواد وبنود اتفاق نفطي سري جديد يخص صناعة النفط في العالم، اذ استدعى (تيغل) مستشاريه وهم كل من (ريدمان Redman) من برلين و(مونت Mont) و(مونكل Monklee) من نيويورك وصلوا متخفين عبر البحر الى (اكناكاري) وحاول مراسلوا صحيفة (الصندي اكسبرس) الوصول الى القصر والظفر بسبق اعلامي حول ذلك الاجتماع المرتقب، بيد أن السرية والكتمان والحيطة والحذر افشلت كل محاولات الصحافة في الحصول على اية معلومة او سبق صحفي(Sampson, 1980, 110).

ناقش ثالوث النفط ثلة من المبادئ والأسس لعل من اهمها، المحافظة على الوضع النفطي الراهن في العالم والقبول به، ولإعادة النظام في السوق اتفقوا ايضاً على توفير الفائض المنتج من الحقول النفطية العالمية، وتعهدوا بتجنب الازدواجية غير الضرورية في اضافة تسهيلات جديدة، والمحافظة على المنافع المتمثلة بالموقع الجغرافي لكل منطقة منتجة على اسس المنشأ والشحن، ويعد مبدأ سحب الامدادات لسوق معينة من اقرب منطقة انتاج وذلك بقصد تحقيق الكفاية القصوى والاقتصاد في النقل، ولعل اخطر ما ورد في مبادئ الاتفاق هو ما اقدم عليه الثالوث النفطي وشركاتهم في حرمان شعوب وحكومات الدول المنتجة للنفط الخام من اية منطقة جغرافية من شأنها الاخلال في هيكل الاسعار في اية منطقة اخرى، اذ تعد هذه النقطة تجاوزا كبيرا على حقوق الدول المنتجة واستمراراً لاحتكاراتٍ نفطية تتحكم فيها شركاتهم، وحث المتفقين على ضرورة ايقاف جميع الاجراءات التي من شأنها زيادة التكاليف من الناحية المادية (Seymour, 1983, 18-19).

إتفق الباحثون والمؤرخون على الموعد التاريخي لتوقيع اتفاقية (اكناكاري) في ١٧ ايلول عام ١٩٢٨ (نوشى، ١٩٧١، ٩٠؛ دولوناي وشارليه، ١٩٨٧، ٣٥)، بيد أن الاختلاف وتعدد التسميات حول تلك الاتفاقية نراه واضحاً في صفحات مؤلفاتهم، اذ نعتها البعض باسم (جمعية البلياردو Pool Association)(Seymour, 1983, 19)، واطلق عليها اسم قاعدة ابقاء الاوضاع على ما هي عليه (از آز AS IS)(Sampson, 1980, 111)، وسميت ايضاً بـ(اتفاقية القلعة)(الشيخ، ١٩٨٨، ٢٨) واسماها البعض ميثاق (اكناكاري) و جاءت في مصادر اخرى باسم (إتفاق النوايا) (Rand, 1975, 104؛ خيتاوي، ٢٠١٠، ٨٢؛ عبده، ١٩٨٣, ١٦٥-١٦٨)، ولعل الملفت للنظر ان هذه الاتفاقية او هذا الميثاق اصبحت فيما بعد تشكل كارتلا نفطيا عالميا احتكر وتحكم بمادة النفط عالمياً إنتاجاً وتوزيعاً وتسويقاً وتسعيراً (Seymour, 1983, 18).

اتفاقية اكناكاري... المبادئ والبنود

جاء في كتاب (البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية) أن اتفاقية (اكناكاري) او اتفاقية القلعة شكلت اتحاداً سمي بـ(اتحاد الشركات لمنع المنافسة Federation of companies to prevent competition)، اذ تضمنت تلك الاتفاقية ديباجة وثلاثة فصول، خصص الاول منها لعرض المبادئ والافكار ومنع المنافسة بين تلك الشركات من خلال تخفيض الاسعار، وتناول الفصل الثاني موادا عدة يمكن ايجازها بضرورة تحديد كميات الانتاج لتجنب دخول السوق النفطية كميات جديدة تسبب انهيارا للأسعارِ واكد على الحماية الجماعية لأي عضو يتعرض لإجراءات سياسية تضر بمصالحه(الشيخ، ١٩٨٨, ٢٨), ووضع في الفصل الثاني ايضاً ضوابط اهمها، أن تكون كميات الانتاج مرتبطة بحجم موجوداتهم المالية، وفق النسب المئوية المخصصة لكل شركة منهم، وجاء في المادة الثانية من تلك الضوابط، يسمح لجميع الاطراف الموقعة استثمار وتشغيل مؤسسات ومرافق الطرف الآخر شريطة أن تكون المنفعة متساوية للأطراف الثلاثة(الشيخ، ١٩٨٨, ٢٨)، ومنعت الاتفاقية اقامة مؤسسات ومنشآت نفطية جديدة الا بموافقة جميع الاطراف، واجبرت الاتفاقية الاعضاء الموقعين على تقليل كميات الانتاج في حال عدم وجود اسواق لتصريف النفط, وادان الموقعون اية اجراءات ولاسيما السياسية منها والتي من شأنها التدخل في كميات الانتاج(نص الاتفاقية في الفصل الثاني من الاتفاق المتعلق بالضوابط، الفقرات (ج، د، و).

خُصص الفصل الثالث لبحث الاجراءات الكفيلة بتطبيق مضمون الاتفاقية، وتندرج هذه الاجراءات في بنود عدة لعل في مقدمتها، ان تشمل الاتفاقية مناطق الخليج العربي بكافة اماراته ومشيخاته والعراق وبلاد فارس(ايران حالياً)، كون أن المصالح النفطية للشركات الثلاث كانت هناك، واستثنيت الولايات المتحدة الامريكية من مناطق نفوذ هذه الاتفاقية كونها تتعارض مع قوانينها الداخلية النافذة آنذاك(نص اتفاق اكناكاري (الفصل الثالث) المادة ٤).

يذكر المؤرخ (آندريه نوسشى) أن الصراعات النفطية اخذت شكلاً خطيراً، اذ اصبحت الشركات الموقعة على الاتفاقية تكيل بمكيالين في تحديد اسعار النفط، فلها سعر خاص بها فقط، وسعر آخر تتعامل به مع الشركات الاخرى المستقلة منها وفق اسعار نفط خليج المكسيك مضافاً اليه القيمة الاسمية لتكاليف الشحن الى موانئ التفريغ، بغض النظر عن مصدر النفط المباع(١٩٧١،٩٠؛ الشيخ، ١٩٨٨، ٢٩).

استمرت بنود اتفاقية اكناكاري في تعزيزِ الاحتكارات النفطية العالمية، اذ اتفق الموقعون على تأسيس هيأة مختصة بالبواخر والسفن الناقلة للنفط، لتكون تلك الهيأة مصدراً مهماً في التحكم بالأسواق النفطية في اغلب دول العالم(Shwadran, 1973, 28)، وحدد الموقعون الحدود العليا لتكاليف الانتاج واتفقوا

فيما بينهم على الكميات الفائضة عن انتاجهم ليتكفل احد الشركاء بأخذها وفق سعر التكلفة وعُدَّ العام ١٩٢٨ البداية الحقيقية لنشاط تلك الشركات النفطية في الخليج العربي(نص المادة هـ من بنود الاتفاقية)وشددت بنود اتفاقية اكناكاري على اساس التكلفة التفضيلية وتجنب الازدواجية غير الضرورية في إضافة تسهيلات جديدة(المادة و في نص الاتفاقية)، ولعل اهم ما جاء في اتفاقية اكناكاري هو تركيزها على الموقع الجغرافي للدول المنتجة للنفط والشركات التي تعمل على استغلال تلك الثروة، اذ انها جعلت اسعار نفط الخليج العربي ونفط خليج المكسيك متساوية في الاسواق العالمية ولاسيما في جانب الأسعار مما جعل اهمية نفط الخليج العربي تزداد وبشكل كبير في اجندة السياسات النفطية العالمية ولاسيما السياسات الحكومية الاجنبية وشركاتها النفطية(Seymour, 1983, 18– 19) .

اعطت اتفاقية اكناكاري الافضلية في بنودها لنفط الخليج العربي، اذ امرت بسحب الامدادات لسوق معينة من اقرب منطقة انتاج وذلك بقصد تحقيق الكفاية القصوى والاقتصاد في النقل، واهم مرتكزات الاتفاقية ما نصت عليه المادة السادسة والتي منعت تحقيق فائض في النفط الخام من اية منطقة جغرافية من شأنه الاخلال في هيكل الاسعار في اية منطقة اخرى (Longrigg,1986, 116)، وفي محاولة لتقليص التكاليف المادية اتفق الموقعون على تثبيط الاجراءات التي من شأنها رفع تلك التكاليف(المادة السابعة من بنود الفصل الثالث) .

تداعيات اتفاقية اكناكاري

القت اكناكاري بظلالها الفورية على الساحة النفطية في الانتاج والتوزيع، بيد ان ما حققته تلك الاتفاقية على صعيد الاسعار يعدُ نصراً حقيقياً للموقعين عليها، اذ استطاعت ان تقضي على قاعدة السعر المعلن التي كانت سائدةً قبل التوقيع عليها اذ ظهر إلى حيز الوجود قواعد جديدة في الأسعار لم تكن معروفة سابقاً ابرزها(السعر المعلن و المتحقق والضريبي والاشارة والاسمي والحقيقي والبرميل الورقي واسعار الاجل الطويل والارجاعي)(الشمري، ٢٠١٦، ٣٠–٣١؛ محمود و عباس، ٢٠٠٧، ٢٥٩) .

حاولت شركة النفط الانكليزية– الفارسية مع دخول العالم سنوات الركود الاقتصادي في مطلع ثلاثينيات القرن الماضي التوجه نحو المملكة العربية السعودية للظفر بامتياز نفطي لها هناك عبر ممثلها (ستيفن همسلي لونكريك Stephen Hemsly Longrigg) الذي كان متغطرساً في تفاوضه وبخيلاً في تثمين الامتياز الذي ما برح ان ظفرت به شركة سوكال الامريكية، وعد هذا التفاوض منافياً لبنود اتفاقية اكناكاري الداعية الى ايقاف كل اشكال المنافسة ولاسيما في المناطق التي حددتها اتفاقية الخط الأحمر، بيد أن الظفر بامتياز البحرين ومن بعدها قطر اعطى للشركات الموقعة على اتفاق اكناكاري ضمانات قانونية واقتصادية وفنية جديدة استثمرها الموقعون بشكل ايجابي(Rand, 1975, 104–108) .

حملت التقارير النفطية الرسمية اسعاراً للنفط، وعند التدقيق فيها نجد أن تلك الأسعار ترتفع تارة وتنخفض تارة أخرى لعوامل داخلية وخارجية مرتبطة بشركات النفط وتطورات سياسية وعسكرية واقتصادية تلقي بظلالها على منصة الأسعار، ففي عام ١٨٦١ كان سعر برميل النفط المعلن (٠,٤٩) دولار، في حين نجده يرتفع مع سنوات الحرب الاهلية الامريكية إلى أكثر من ثلاثة عشر ضعفاً، وفي مطلع العقد الثاني من القرن العشرين انخفضت اسعار النفط إلى (٠,٦١) دولار، ولامست اسعار النفط حاجز الـ(٢) دولار عندما وضعت الحرب العالمية الاولى اوزارها، ونتيجة لازدياد الطلب على النفط العالمي اصبحت اسعاره بحدود عام ١٩٢٠ تصل إلى (٣,٠٧) دولار لإعمار ما خلفته ويلات الحرب وعلى الاصعدة كافة، بيد ان تلك التقلبات في الارتفاع والانخفاض في الاسعار ازعج اقطاب النفط اذ اصبح برميل النفط عام ١٩٢٧ يباع بـ(١,٣٠) دولارا، ولا عجب أن يتجه اقطاب النفط إلى البحث عن اتفاق جديد يضمن لهم سعراً يتحكمون فيه ولاسيما وانهم يصدرون اكثر من (٧٠) بالمائة من النفط العالمي، لذلك وجدوا ضالتهم وغايتهم في اتفاقية اكناكاري والتي ما برحوا ان استثمروا كل وسائلها على اكمل وجه، ولا يفوتنا ان نذكر بأن الباحثين والمؤرخين في التاريخ والاقتصاد اطلقوا على الحقبة الزمنية التي سبقت العام ١٩٢٨ مصطلح (تطورات اسعار النفط ما قبل اتفاق اكناكاري)(محمد، ٢٠١٦، ٧٦-٧٧؛ BP Statistical).

تمخض عن اتفاقية اكناكاري استحداث نظام جديد في الاسعار عرف بـ(نقطة الاساس الاحادية) والذي استمد مبادئه الاساسية من تحديد اسعار النفط العالمية وفق اسعار نفط خليج المكسيك(دولوناي وشارليه، ١٩٨٧، ٦٥) .

اسهمت اتفاقية اكناكاري في تحديد اسعار النفط اذ استطاع الموقعون الثلاث على تحقيق غاياتهم واهدافهم في السيطرة والتحكم بنفط العالم واسعاره قرابة عقدين من الزمن وبالتحديد الى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في اواخر عام ١٩٤٥ من خلال توقيعهم عقوداً طويلة الامد وفَرَت لهم كميات كبيرة من النفط وبأسعار زهيدة وسيادة عالمية وهيمنة كبيرة على كل مفاصل الصناعات النفطية في منطقة الخليج العربي بشكل خاص والعالم بشكل اوسع في اواخر خمسينيات القرن العشرين (Seymour, 1983, 20).

إن عقلنة استهلاك النفط حدد بنود اتفاقية اكناكاري نحو حجم النمو المستقبلي لكل الاطراف الموقعة على الاتفاقية، فضلاً عن توحيد المنتجات الصناعية النفطية جعلها اكثر انسجاماً أياً كان موقعها(محمد، ٢٠١٦، ٧٩).

إن تداعيات اتفاقية اكناكاري على منطقة الخليج العربي كانت واضحة المعالم والدلالة، وتعد المملكة العربية السعودية واحدة من اهم نماذج سيطرة الشركات الامريكية عليها منذ عام ١٩٣٣ من لدن شركة

ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا والتي اسست الشركة النفطية السعودية (ارامكو Aramco) وبمساهمة كل من:-

١ – شركة تكساسو Texaco/ ٣٠ بالمائة

٢ – شركة سوكال Socal/ ٣٠ بالمائة

٣ – شركة اسو Esso/ ٣٠ بالمائة

٤ – شركة موبيل Mobil/ ١٠ بالمائة، اذ انضمت تلك الشركات الى اتفاقية اكناكاري فيما بعد.

إن الحديث عن اسعار النفط بعد توقيع اتفاقية اكناكاري عام ١٩٢٨ وحتى تأسيس منظمة (الاوبك OPEC) (وهي منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) تأسست في ١٤ ايلول ١٩٦٠ في بغداد من قبل الاعضاء الخمسة الاوائل (ايران والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية وفنزويلا)، ومقرها الرئيس في فينا في النمسا منذ عام ١٩٦٥ على الرغم من أن النمسا ليست عضوا في اوبك؛ للمزيد ينظر: Seymour1983,8-15) في ١٤ ايلول عام ١٩٦٠ يؤكد مدى الغبن والاجحاف الذي اتبعته الاطراف الموقعة على الاتفاقية بحقِ الدول المنتجة للنفط والتي ابخست اثمان سلعتها النفطية، ففي المدة ما بين عامي ١٩٣٠-١٩٤٠ كانت اسعار النفط تتراوح ما بين (١,١٩- ١,٠٢) دولارا للبرميل الواحد، اما العقد الخامس من القرن العشرين فتراوحت اسعار النفط فيه ما بين (١,٠٢- ١,٧١) دولارا، في حين بلغ سعر برميل النفط في عام ١٩٥٩ (٢,٠٨) دولارا ، وهي دلالات واضحة على مرحلة من الاحتكارات النفطية عبر شركات همها الأول ارباحها ومصالحها وعلى حساب مقدرات الشعوب الفقيرة(للتعرف على المزيد من اسعار النفط المعلن للمدة ما بين عامي (١٩٢٨-١٩٥٩) ينظر: ملحق رقم (١).

إن تأسيس منظمة الاوبك بدأ يضع نهاية للاحتكارات النفطية التي سارت عليها الشركات النفطية الكبرى منذ اتفاقية اكناكاري اذ اخذت كميات الانتاج وتحديد الاسعار وعقود الامتياز وطرق التسويق وشروط المنافسة منطلقات سارت عليها المنظمة على حساب بنود الاتفاقية الشهيرة التي اخذت تفقد قوتها وشروطها الاحتكارية واستغلالها المشين(Longrigg,1986, 160)، ومن العوامل الاخرى التي اسهمت في تحجيم بنود اتفاقية اكناكاري واضعافها وتأسيس شركات نفطية حرة جديدة اخذت على عاتقها منافسة الشركات النفطية الكبرى من خلال حسومات تراوحت ما بين (١٠ – ٣٥) سنت للبرميل خلال المدة الواقعة ما بين تشرين الاول ١٩٥٦ وشباط ١٩٦٠(شهداد، ١٩٨٥، ٢٠٧-٢١٤؛ ينظر كذلك: عبد المالك، ٢٠٢٠، ٦٢) .

اعادت اتفاقية اكناكاري على الشركات النفطية الموقعة وحكوماتها بالنفع الكثير فبعد ان اندلعت الحرب العالمية الثانية اصبح من الصعب شحن النفط من الخليج العربي إلى أوروبا ، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تمد بريطانيا بحاجتها من المنتجات النفطية، ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية ، جرت محاولات كثيرة لتحطيم قاعدة حساب تكاليف الشحن الوهمية من خليج المكسيك كما كان الشأن من قبل ، ونجحت الشركات الكبرى في ذلك ، فجعلت تكاليف الشحن كأن النفط تم بيعه في بريطانيا أو هولندا، وهو ما ضمنته اتفاقية اكناكاري في بنودها السرية مما جعلها اسراراً خفية على الجميع باستثناء الموقعين عليها، وان الحديث عن اجتماعات وجلسات للشركات النفطية الثلاث وممثليها بشكل اسبوعي يعطينا اشارة واضحة على مدى اهمية وعظمة المصالح والاحتكارات النفطية التي جنتها تلك الشركات من اكناكاري، واستمر جدول اعمالها المراقب لتلك النشاطات سنوات طوال مما انعكس على ارتفاع واردات تلك الشركات وفي مدد وجيزة (خيتاوي،٢٠١٠، ٨٣؛ عبده، ١٩٨٣، ١٦٨-١٦٩).

شهد النصف الثاني من القرن العشرين تنامي القدرات النفطية في منطقة الخليج العربي ومن معظم اقطاره، وبعد تأميم النفط الايراني عام ١٩٥١ كانت اكناكاري وبنودها قد دخلت مرحلة جديدة في الأسعار والكميات ولاسيما انتاج النفط من المملكة العربية السعودية مما دفع زعماء الشركات النفطية العالمية ولاسيما الامريكية منها الى وضع سياسة جديدة تحمي منتوجها المحلي كون أن نفط الخليج العربي سيؤثر سلباً على انتاج آبار النفط في الولايات المتحدة الامريكية وربما سيؤدي الى ايقاف ضخ النفط من نصف آبارها وهو ما اكده الرئيس الامريكي (ايزنهاور Eisenhower)(هو دوايت ديفيد ايزنهاور ولد في ١٤ تشرين الاول ١٨٩٠، هو سياسي وجنرال أمريكي شغل منصب الرئيس الرابع والثلاثين للولايات المتحدة من عام ١٩٥٣ حتى ١٩٦١، كان قائدا عاماً في جيش الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية، وقائدا أعلى لقوات الحلفاء في أوروبا، توفي في ٢٨ اذار ١٩٦٩ ، للمزيد ينظر: سرهيد، ٢٠٢٠، ١٨٣) عام ١٩٥٩(خيتاوي، ٢٠١٠، ٨٤) .

يتضح مما سبق أن الظروف الدولية والتطورات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي شهدها العالم في النصف الثاني من القرن العشرين ولاسيما منطقة الخليج العربي بعد توقيعها اتفاقيات مناصفة الارباح مع الشركات النفطية وتنامي الوعي القومي لدى تلك الشعوب وحكوماتها وتأميم النفط عبر شركات وطنية وتحسين الصناعات النفطية عبر طرق واساليب جديدة كلها عوامل كشفت الأسرار الخفية في اتفاقية اكناكاري التي عدت مثالاً للاحتكار والسيطرة ونهب ثروات الشعوب العربية منذ عام ١٩٢٨، إذ اخذت اساليب الاحتكار تضعف وتنجلي شيئاً فشيئاً ولاسيما بعد تأسيس منظمة الاوبك التي اخذت على عاتقها تلك المهام.

الخاتمة

إن الحديث عن الاسرار الخفية التي جاءت بها اولى الاتفاقيات النفطية الدولية يؤكد لنا وبالأدلة التاريخية، أن اتفاقية اكناكاري او (از. آز) او اتفاق النوايا او اتحاد القلعة او جمعية البلياردو او ميثاق اكناكاري التي وقعت في ١٧ ايلول ١٩٢٨، من لدن (ديتردنغ وكادمان وتيغل) ما هي الا انموذجاً ودليلاً على مدى الاحتكارات النفطية للشركات العالمية لمادةِ (النفط) التي اصبحت الشغل الشاغل للدوائر والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، بل وهدفاً حاضرا وبقوةٍ في اجندةِ السياسات الحكومية وهيأتها الدبلوماسية، فبعد اكتشاف النفط في مسجد سليمان في ٢٨ ايار عام ١٩٠٨ وتفجر آبار النفط في العراق من حقول كركوك في ١٤ تشرين الاول عام ١٩٢٧ جعل النفط سلعة يتنافس عليها الجميع ويسعى للحصول عليها لسد حاجته منها اولاً والظفر بامتيازاتٍ جديدة ثانياً والسعي نحو ثروة تدرها واردات النفط ثالثاً واحتكاراً للسوق العالمية في الانتاج والتسويق والاسعار رابعاً، ولاسيما وان منطقة الخليج العربي كانت تشكل منطقة واعدة لإنتاج النفط عبر تقارير خبراء وجيولوجي الشركات النفطية العالمية البريطانية والامريكية، وان التنافس بين تلك الشركات دفع حكوماتها نحو رسم سياسة قائمة على السيطرة والاستحواذ والاحتكار من جهة ودفع الدوائر السياسية والدبلوماسية الى تنظيم اتفاقيات سرية وعلنية تضمن لها ديمومة حصولها على النفط لأساطيلها وصناعاتها المدنية والعسكرية من جهة اخرى، ولاسيما وان المدة ما بين الحربين العالميتين كانت تشهد نوعاً جديداً من الاعمار والتقدم ومحاولة ايجاد بدائل للآثار السلبية التي خلفتها الحرب العالمية الاولى ولاسيما في القارة الاوروبية ولا يمكن لأي تطور ان يستمر ويتقدم الا بوجود النفط وآباره وبأسعار تحددها الشركات وكميات تحتكرها واساطيل تنقل النفط الى الاماكن التي يريدها اقطاب النفط.

حرص الموقعون على اتفاقية اكناكاري على سريتها التامة اذ لم تكشف حقيقة بنودها الا بعد قرابة ربع قرن، ولابد لنا التوقف عند مسببات التوقيع وكتمان البنود وسريتها وابرز التداعيات التي حملتها اكناكاري، فالرغبةِ في وضع مقدرات الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص والتحكم بسعر النفط وانتاجه وتسويقه ورغبة رؤساء الشركات الموقعين في بناء إمبراطورياتهم النفطية مدعومين بقوةٍ من حكوماتهم واجهزتها المختلفة ففي هذا الاتفاق تم التوقيع على نقاط ابرزها، تعهد الأطراف على تجميد حصصهم في السوق العالمية للنفط على أساس عام ١٩٢٨ ، فضلاً عن رفع الإنتاج بالتساوي في حالة زيادة الطلب مهما كان مصدر الموقع الجغرافي، والاستغلال و الاستعمال المشترك لوسائل الإنتاج (معدات الحفر والتنقيب و أنابيب نقل النفط العائدة للشركات الموقعة و مصانع التكرير) وكذلك التسهيلات في الشحن والنقل والتفريغ بالإضافة إلى تحديد أسعار ناقلات النفط، وان بناء و إنجاز هياكل جديدة لا يكون إلا في حالات الضرورة و ارتفاع الطلب على مادة النفط، وإلغاء أي كميات فائضة في الإنتاج على جميع اصعدة الصناعة النفطية والتي تبدأ اعمالها من البئر إلى المحطة وما يلازمها من

عمليات اخرى، والتخلي عن كل مظاهر المنافسة فيما بينها حتى وإن كان من شأنها زيادة الكميات المباعة، والتوافق بين زعماء الشركات على امرٍ في غاية الأهمية بالنسبة للمتنافسين واستحالة حدوثه وتطبيقه الا وهو التوافق على تعزيز السوق النفطية من اقرب منطقة انتاج وهو ما انفردت به اكناكاري دون غيرها من الاتفاقيات .

إن الاهمية التاريخية لاتفاقية اكناكاري تكمن في عدة محاور اذ انها استطاعت ولأول مرة ان تجمع بين الاضداد على كلمة سواء، اضف لذلك سريتها والمحافظة على عدم البوح ببنودها لربع قرن من الزمن اما الابتعاد عن المنافسة والاتفاق على تحديد كميات الانتاج والتوزيع ما هي الا دليل على قوة الاتفاقية وخطورتها بيد ان عدم المضاربة والاتفاق على سعر موحد والابتعاد عن وجود كميات فائضة ما هو الا دليل تاريخي آخر يؤكد وجوب تعرضنا الى الاتفاقية والدخول في اسبار حيثياتها التي لم يسبق لها مثيل في وقتٍ كان العالم يستعر للحصول على مادة النفط وهي تأتِ قبيل الازمة الاقتصادية التي شهدتها معظم دول العالم عام ١٩٢٩، ومهما يكن من امر فإن اكناكاري من بُنات افكار البريطانيين وإن نعتت بدستور النفط بيد انها تعد الابشع والاكثر استغلالاً في تأريخ نفط الخليج العربي والعالم بأسره .

ملحق رقم (١)

أسعار النفط ما بعد أتفاق اكناكاري

السنوات	السعر المعلن	السنوات	السعر المعلن	السنوات	السعر المعلن	السنوات	السعر المعلن
١٩٢٨	١,١٧	١٩٣٧	١,١٨	١٩٤٥	١,٠٥	١٩٥٣	١,٩٣
١٩٣٠	١,١٩	١٩٣٨	١,١٣	١٩٤٦	١,١٢	١٩٥٤	١,٩٣
١٩٣١	٠,٩٧	١٩٣٩	١,٠٢	١٩٤٧	١,٩٠	١٩٥٥	١,٩٣
١٩٣٢	٠,٨٧	١٩٤٠	١,٠٢	١٩٤٨	١,٩٩	١٩٥٦	١,٩٣
١٩٣٣	٠,٦٧	١٩٤١	١,١٤	١٩٤٩	١,٧٨	١٩٥٧	١,٩٠
١٩٣٤	١,٠٠	١٩٤٢	١,١٩	١٩٥٠	١,٧١	١٩٥٨	٢,٠٨
١٩٣٥	٠,٩٧	١٩٤٣	١,٢٠	١٩٥١	١,٧١	١٩٥٩	٢,٠٨

١٩٣٦	١,٠٩	١٩٤٤	١,٢١	١٩٥٢	١,٧١	——	——

fichier Excel).BP Statistical Review of World Energy June 2013, (Données

مصادر البحث

1. Abdo, Issa, (1983), Oil of Muslims and the Plots of the Usurpers, Cairo, Dar Al-Maaref.
2. Abdul Malik, Baloufi, (2020), The Impact of Oil Price Changes on Public Spending Policy in Algeria during the Period 1971-2014, Unpublished PhD Thesis, University of Oran, Algeria.
3. Al-Abbas, Qasim Ahmed, (1975), Oil Documents in Iraq, Part One, Baghdad, Al-Ani Press.
4. Al-Ani, Nouri Abdul Hamid Khalil, (1980), The Political History of Oil Concessions in Iraq 1925-1952, (first edition), Baghdad.
5. Al-Asadi, Laith Abdul Ali Namous, (2020), Anglo-Persian Oil Company (1909-1935) A Historical Study, Unpublished PhD Thesis, University of Babylon, Iraq.
6. Al-Hayali, Jamal Kamal Hassan, (2015), Gulbenkian The Conflict Over Oil and His Charitable Foundation's Aid to Iraq, Reviewed and Presented by: Professor Dr. Nouri Abdul Hamid Al-Ani, (First Edition), Syria.
7. Al-Shaibi, Ali Muajjal Khalaf, (2020), Napoleon of Oil, Iklil Journal for Human Studies, Issue 11.
8. Al-Shammari, Hussein Abdul Karim Jaaz, (2016) Employing Oil Revenues in Selected Rentier Countries with Reference to Iraq for the Period (1990-2013), Unpublished Master's Thesis, University of Karbala, Iraq.
9. Al-Tanir, Samir, (1981), Introduction to Arab Oil Strategy, Arab Development Institute, Beirut.
10. American, Federal Trade Commission, (1952), The Role of International Oil Monopoly in Iraq, Translated by: Muhammad Hadid, Baghdad, Al-Rabita Press.
11. BP, (June 2013) Statistical Review of World Energy.
12. Dolunay, Jacques, and Charlie, Jean-Michel, (1987), The Hidden Side of the History of Petroleum 1859-1984, translated by: Major General Muhammad Samih Al-Sayyid, (first edition).
13. F.O. (AB/124/164) C/20 , (August 1914), Admira Lthon the proposrdale of the Gorrnments Holding the Anglo- Persian oil Company Morand by the First Lord of the A dmiralty.
14. Khatawi, Muhammad (2010) Multinational Oil Companies and Their Effects on International Relations, Damascus, Dar and Raslan Foundation for Printing, Publishing and Distribution.
15. Longrigg, Stephen Hemsly, (1968), oil in the Middle East, London.
16. Mahmoud, Naji Abdul Sattar, Abbas, Ali Khadir, (2007), Crude Oil Prices and Their Impact on the Economies of Arab Producing Countries, Tikrit University Journal for Humanities, Volume 14, Issue 1.
17. Muhammad, Madi (2016), Fluctuations in Oil Prices and Their Effects on the Economies of OPEC Countries, Unpublished PhD Thesis, University of Algiers, Algeria.
18. Noschi, Andre, (1971) Oil Conflicts in the Middle East, Translated by Asaad Mahfal, (First Edition), Beirut, Dar Al-Haqiqa for Printing and Publishing.

19. Rand, Christoper T. , (1975) ,Making Democracy Safe for oil, Boston.
20. Sampson, Anthony, (1980), *The Seven sisters the Great oil Companies and the World they Made*, London.
21. Sarhid, Ali Mohsen, (2020), The Soviet Union's Position on the Eisenhower Doctrine 1957, Journal of the Babylon Center for Human Studies, Volume 10, Issue 1.
22. Seymour, Ian (1983), Opec: Chnge tool.
23. Shahdad, Ibrahim Muhammad Ibrahim, (1985) The development of the relationship between oil companies and the Arab Gulf States since the first concession contracts until 1973, (first edition), Qatar.
24. Sheikh, Tawfiq, (1988), Oil and Politics in the Kingdom of Saudi Arabia, (first edition), London, Dar Al-Safa.
25. Shwadran, Benjamin, (1973), THE MIDDLE EAST OIL AND THE GREAT POWERS, Second Edition, New York.
26. Sulugleetg , Peter, (1975), Britain in Iraq 1914-1932 Cltheca Perss, London.